Alexandria Journal of Managerial Research & Information Systems

مجلة اسكندرية للبحوث الادارية ونظم المعلومات

Print ISSN : 2974-4318 online ISSN:2974-4326

التكنولوجيا المالية و دورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية

Financial technology and its role in promoting financial inclusion: an analytical study of a group of Arab countries

د. محمد عبد العليم صابر [1]

الملخص:

هدفت الدراسة إلي إبراز دور وأهمية التكنولوجيا المالية *(FinTech)* في تعزيز وضعية الشمول المالي(Financial Inclusion) كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة لكافة أفراد المجتمع, وشملت عينة الدراسة مجموعة من الدول العربية وباستعراض المؤشرات الخاصة بالشمول المالي لتلك الدول. وأظهرت النتائج إلي أن مستوي الشمول المالي يبتعد عن الحجم المرغوب فيه لتعزيز الاقتصاد المالي لهذه الدول, بسبب ضعف حجم الدخل الفردي ومستويات التثقيف المالي, ضعف فضلاً عن عدم كفاءة النظام المالي في تسهيل النفاذ للخدمات المالية.

الكلمات المفتاحية: *التكنولوجيا المالية– الشمول المالي– الاقتصاد المالي– التثقيف المالي*

Abstract

The study aimed to highlight the role and importance of financial technology in promoting financial inclusion as a basic pillar for economic development and improving the quality of life for all members of society. The study sample included a group of Arab countries and reviewed the indicators of financial inclusion for those countries. The level of financial inclusion is far from the desired size to enhance the financial economy of these countries, due to the weak volume of individual income and levels of financial education, weakness, as well as the inefficiency of the financial system in facilitating access to financial services.

Keywords: *Financial technology - financial inclusion - financial economics – financial Literacy*

1 مدرس الاقتصاد المعهد العالي للحاسب الآلى ونظم المعلومات – أبو قير – الإسكندرية

(1)مقدمة

تعد التكنولوجيا المالية (Financial Technology) ثورة في الاقتصاد العالمي وهي تعد من المفاهيم الحديثة في القطاع المالي, بما تقدمه من خدمات وتقنيات حديثة ومتطورة مثل الذكاء الصناعي (Artificial Technology), وتحليل البيانات (Data Analysis), والعملات الرقمية أو المشفرة (Cryptocurrency), وتكنولوجيا البلوك تشين(Block chain), وقد ساعدت تلك التقنيات علي تمكين المؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال ال(Fintech) من توسيع نطاق الوصول بخدماتها المالية إلي الفئات غير المشمولة مالياً سواء من الافراد أو المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة, وهو ما ساعد علي تخفيض تكلفة تقديم الخدمات المالية وتحسين مستويات كفاءتها.

التكنولوجيا المالية تعد من الحلول الرئيسية للنهوض بالقطاع المالي والمصرفي وتعزيز الشمول المالي، حيث تساهم في توفير كافة الاحتياجات المالية والمصرفية وتمهيد سبل الوصول اليها بأسهل الطرق وبأقل تكلفة ممكنة، وذلك لكافة فئات المجتمع ومساعدتهم على كيفية الاستفادة من تلك الخدمات وتوفير الحماية لهم, وقد أدي التطور السريع في المنتجات والخدمات المالية وما لعبه من توفير وتسهيل للمعاملات المالية داخل وعبر الحدود إلي قيام الحكومات والبنوك المركزية وكذلك شركات التكنولوجيا المالية بانتاج منتجات مالية ورقمية لتلبيه احتياجات الفئات المحرومة وذوي الدخل المحدود لتحقيق الشمول المالي.

(1-1) مشكلة الدراسة:

نظراً لتزايد الاهتمام العالمي بالشمول المالي, وكانت الدول العربية بصفة عامة ودول عينة الدراسة ومنها مصر بصفة خاصة تحظي بمعدلات شمول مالي منخفضة مقارناً بالمعدلات العالمية فقد تبت تلك الدول مبادرات لتحسين مستويات الشمول المالي بها وجعله هدفاً رئيسياً في برامج التنمية. وعليه يمكن طرح مشكلة الدراسة علي النحو التالي:

" إلي أي مدي يمكن أن تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الدول العربية محل الدراسة؟ "

(1-2) فرضية الدراسة:

تسعي الدراسة لاختبار الفرض التالي: التكنولوجيا المالية تسهم في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

(1-3) أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن كل من التكنولوجيا المالية والشمول المالي حظيا باهتمام الحكومات وأصحاب القرار المالي والسياسي في معظم دول العالم خاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008, ثم تليها الازمة الصحية العالمية Covid19 عام 2020 وقد برز استخدام وسائل التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات مالية بأشكالها المختلفة لتحقيق الشمول المالي لجميع فئات المجتمع.

(1-4) أهداف الدراسة:

أ- الوقوف علي مفهوم الشمول المالي أهميته, أهدافه, وأبعاده.

ب- تحديد المبادئ والركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي.

ج-التعرف علي أهمية التكنولوجيا المالية وأدواتها.

د-دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للدول العربية

(1-5) منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضيتها, اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي, لكونه ملائم لطبيعة الموضوع محل الدراسة بهدف توضيح دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي, وذلك بالاعتماد علي الأدبيات النظرية والتطبيقية والبيانات والتقارير ذات الصلة بموضوع الدراسة, كما تم الاستعانه بالجداول والأشكال التوضيحية من أجل عرض المعلومات بطريقة تسهل تحليلها وتفسيرها, بغرض الخروج بنتائج من شأنها تساهم في تحقيق أهداف الدراسة.

(1-6) خطة الدراسة:

يلي مقدمة الدراسة عرض الدراسات السابقة, ثم الأطار النظري للتكنولوجيا المالية ويليها عرض للشمول المالي وابعاده, ويلي ذلك تحليلاً لدور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للدول العربية من خلال تحليل مجموعة من البيانات والتقاريير , واخيراً خاتمة الدراسة وعرض لنتائج وتوصيات الدراسة.

(2) الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع التكنولوجيا المالية وعلاقتها بالشمول المالي ومنها:

دراسة **عبد الرحيم & قدور(2018)** حول توجهات التكنولوجيا المالية في ضوء تجارب شركات ناجحة, حاول الباحثان من خلال الدراسة إعطاء مفهوم حديث للتكنولوجيا المالية المرتبطة بالشركات الناشئة, التي أصبحت تنافس المؤسسات المالية والبنوك باعتمادها علي تقديم خدمات مالية متميزة, وقد توصلت الدراسة إلي أن الشركات الناشئة تواجه عدة تحديات تتمثل في الأمن المعلوماتي والمعلومات الإلكترونية المضللة,وأنه علي الرغم من إخفاق الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات في أن تحل محل البنوك إلا أنها قد حظيت بدعم أكبر مؤسسات العالم.

وتناولت دراسة **حرفوش (2019)** واقع التكنولوجيا المالية من خلال عرض ما حققته من استثمارات عالمية بعد الأزمة المالية العالمية, وتشخيص واقع المشروعات الناشئة في هذا المجال في الوطن العربي, وتوصلت الدراسة إلي أن التكنولوجيا المالية توفر كل أنواع الخدمات المالية التقليدية ولكن بأسلوب مغاير وأكثر تطوراً وسرعة, وأظهرت الدراسة أيضاً أنه علي الرغم من الانتشار الكبير لتكنولوجيا المعلومات علي مستوي العالم إلا أن الوطن العربي لا يزال متأخر في هذا المجال, إذ يحتاج لضرورة توافر البيئة المناسبة والعمل علي تطوير البنية التحتية للقطاعات المالية من أجل تفعيل دور التكنولوجيا المالية في دعم مسار التنمية الاقتصادية.

بينما تناولت دراسة **Ozili (2018)** أثر التمويل الرقمي علي الشمول المالي ودوره في تحقيق استقرار النظام المالي, وأظهرت نتائج الدراسة أن الشمول المالي له أهمية كبيرة بالنسبة لمستخدمي الخدمات المالية ومقدمي التمويل الرقمي بالإضافة للحكومات, غير أنه يواجه عدة تحديات تتعلق بالفجوة بين توافر التمويل وسهولة الوصول إليه, مما يتطلب ضرورة مواكبة التطور السريع في مجال تقديم الخدمات المالية الرقمية, والبحث عن أليات لتحقيق الشمول المالي.

وأظهرت دراسة **زهرة & دحمان (2020)** تأثير التكنولوجيا المالية كأالية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي, وقد توصلت الدراسة إلي أن المنطقة العربية تسجل إدني مستويات للشمول المالي رغم أن الفئة الشبابية تمثل الأغلبية في تكوين المجتمعات العربية, وأن هناك 63% من البالفين مستبعدين من الخدمات المالية, رغم تركز شركات التكنولوجيا المالية في دول الخليج العربي.

وهدفت دراسة **فلاق & شارفي (2020)** بالتعرف على دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي, بما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي ودعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال عرض تجربة مملكة البحرين, وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن مملكة البحرين قد حققت تقدماً ملحوظاً في مؤشرات الشمول المالي ويرجع ذلك لجهود مصرف البحرين المركزي, في انشاء وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار , مما ساهم في تطوير القطاع المالي وتحقيق تقدم في مؤشرات الشمول المالي.

كما هدفت دراسة زرقاطة & ضامن (2023) إلي تشخيص واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي مع تحديد أم العوائق والصعوبات التي تواجهها الدول العربية, وأبراز أمكانات التكنولوجيا المالية والفرص الممكن استغلالها. وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من تطور حجم الاستثمار في التكنولوجيا المالية في الدول العربية إلا أن دورها يظل محدوداً وضعيفاً في تقليص فجوة الشمول المالي, ويرجع ذلك لتراكم عدة معوقات ترتبط بنقص الثقافة المالية الرقمية وعدم ملائمة بيئة الاعمال لانطلاق شركات التكنولوجيا المالية وضعف رأس مال المخاطر.

ودراسة **حفيظ & ندجة (2021)** هدفت إلى أبراز دور التكنولوجيا المالية في تعزيز وضعية الشمول المالي بأبعاده الثلاثة كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية وشملت عينة الدراسة دول شمال افريقيا, وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوي الشمول المالي لا يزال نوعاً ما بعيداً عن الحجم المرغوب في دائرة التحولات المالية الرقمية والتطور التكنولوجي لتعزيز الاقتصاد المالي.

كما أوضحت دراسة **زايخ & يونسي (2022)** دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي بما يضمن تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال عرض تجربة المملكة العربية السعودية في تفعيل التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي, وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المملكة قد أحرزت تقدماً وأصبحت رائدة في هذا المجال, ومن المتوقع أن تصبح قطب التكنولوجيا المالية في المنطقة مما يعزز مستويات الشمول المالي.

وهدفت **دراسة Kheira (2021)** إلي توضيح الوضع الحالي للشمول المالي والتمويل الرقمي في العالم العربي, وقد توصلت الدراسة إلي أن العالم العربي يعتبر حالياً أقل بكثير من المناطق الاخري في العالم في العديد من أبعاد الشمول المالي وذلك لأن قنوات التمويل الرسمسة عاجزة عن الوصول للاشخاص غير القادرين علي التعامل مع البنوك.

دراسة Yakubi &Basuki (2019) هدفت الدراسة للأجابة عن ثلاثة أسئلة: ماهو الوضع الحالي للشمول المالي والتمويل الرقمي في العالم العربي؟ ما الفرق الذي يمكن أن تحدثه التكنولوجيا الرقمية للأسر العربية؟ ما هي إمكانية استخدام التكنولوجيا الرقمية للوصول إلى الأسر المستبعدة مالياً في الدول العربية؟ وقد خلصت الدراسة إلى أن العالم العربي لا يزال متخلفاً عن المناطق الاخري في العللم بشأن استخدام التكنولوجيا المالية, علي الرغم من أن لدية القدرة علي تبني التكنولوجيا الرقمية وتعزيز الشمول المالي.

(3)الأطار النظري للتكنولوجيا المالية

ظهرت خدمات التكنولوجيا المالية كعنصر رئيسي لتحقيق الشمول المالي, حيث تسهل لذوي الدخول المحدودة وسكان المناطق النائية, ولغير المستفيدين من التمويل المصرفي التقليدي, نفاذاً إلي مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والرقمية, والتي تعد الأكثر أماناً بشكل عام من حمل النقود بالإضافة إلي تعزيز الشفافية من خلال المراجعة الفورية وبالتالي تقليل الاحتيال.

(3-1) مفهوم التكنولوجيا المالية(Fintech)

تلعب التكنولوجيا المالية دوراً مهماً في قطاع الخدمات المالية والمصرفية في ظل التطور الملحوظ في وسائل الاتصال الحديثة كالهواتف الذكية وكذلك مع زيادة سرعة تدفق الانترنت. وقد عرف مجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية علي أنها ابتكارات مالية قائمة علي التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو منتجات جديدة لها تأثير ملموس علي الأسواق والمؤسسات المالية, وعند تقديم الخدمات المالية (لوكونعا, 2017). وعرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية علي انها تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج اعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير علي الاسواق والمؤسسات المالية (عبد الرحيم & قدور، 2018). وعرفها المركز الوطني للبحوث الرقمية في ايرلندا بأنها الابتكارات في مجال الخدمات المالية من خلال التنافس بين المستثمرين الجدد مع المستثمرين الحاليين في القطاع المالي ومن خلال التكنولوجيا تم اصدار منتجات وخدمات مالية جديدة مثل العملات الورقية ووسائل دفع وتسوية حديثة(عبد الرضا & عبد الكريم، 2020)

(3-2) أهم العوامل التي ساعدت في التحول إلى التكنولوجيا المالية:

يرجع انتشار التكنولوجيا المالية إلي التطور الهائل في الصناعات التكنولوجية التي يمكن استخدامها في المجال المالي ويمكن حصر العوامل التي ساهمت في التحول للتكنولوجيا المالية فيما يلي:- (عبد الرضا & عبد الكريم، 2020)

1) ثورة الاتصالات والمعلومات التي أدت إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المالي.
2) الوتيرة السريعة في استخدامات الهواتف الذكية والإنترنت بالإضافة الى التوافر الضخم للبيانات والمعلومات.
3) التجارة الالكترونية والتي أصبحت تتميز بخصائص عديدة تميزها عن التجارة التقليدية.
4) تزايد دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وشركات التمويل ومنافستها للبنوك، حتى أصبحت العديد من هذه المؤسسات يقدم مجموعة خدمات مالية وثيقة الصلة بعمل البنوك.
5) القبول المتزايد من العملاء للخدمات المالية الممكنة تكنولوجيا نتيجة التأثير الإيجابي للعمليات المصرفية الحديثة.

(3-3) مراحل تطور التكنولوجيا المالية:

التكنولوجيا المالية ليست ظاهرة جديدة وحديثة فالخدمات المصرفية ومؤسسات الخدمات المالية مصطلحين تم تداولهم منذ القرن الماضي, ويمكن تقسيم مراحل تطور التكنولوجيا المالية إلي ثلاث مراحل أساسية كما يلي:

المرحلة الاولي (1866-1967)

تزامنت هذه المرحلة مع فترة بروز العولمة المالية وبداية نهوض التكنولوجيا المالية بظهور التلفراف والسكك الحديدية حيث ساهمت في النقل السريع للمعلومات المالية من بلد إلي أخر ودون قيود وقد كان لانشاء اول كابل اتصالات عبر المحيط الأطلسي لربط الولايات المتحدة الامريكية بأوروبا عام 2018 قد لعب دوراً مهماً في عمليات التحويل الالكتروني للأموال. قم في عام 1950 ظهرت بطاقات الائتمان بديلاً عن النقود في المعاملات التجارية لتبسيط المعاملات اليومية للإفراد.

شكل رقم(1) المرحلة الاولي للتكنولوجيا المالية

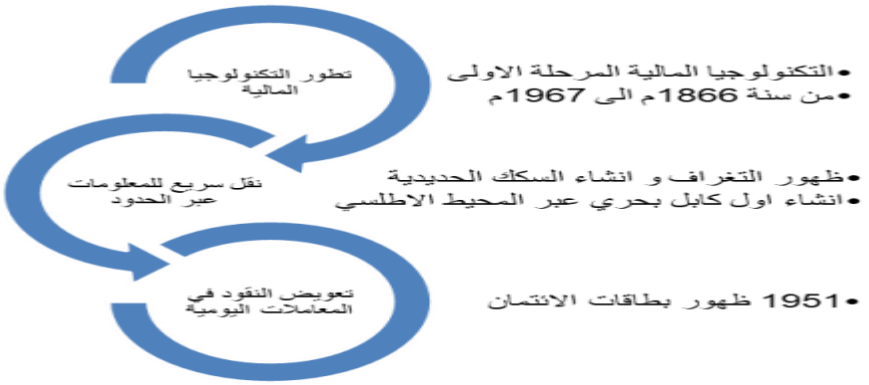

المرحلة الثانية (1967-2008)

تميزت هذه المرحلة بهيمنة الخدمات المالية التقليدية علي التكنولوجيا المالية مع تطور كبير في الرقمنة, وظهرت الألات الحاسبة واجهزة المحمول واجهزة الصراف الألي, كما ظهرت خلال تلك المرحلة البورصات الرقمية مثل بورصة ناسداك(NASDAK) كأول بورصة رقمية في العالم عام 1973. وتم تأسيس نظام سويفت (SWIFT) من طرف جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك وهي اختصار The Society for World Wide Interbank Financial Telecommunications وهي لازالت إلي يومنا هذا الأكثر استخدام بين البنوك والمؤسسات المالية بين دول العالم, وقد كانت نهاية تلك الفترة بظهور الأزمة المالية العالمية عام 2008 (بوطريف، 2019).

شكل رقم(2) المرحلة الاولي للتكنولوجيا المالية

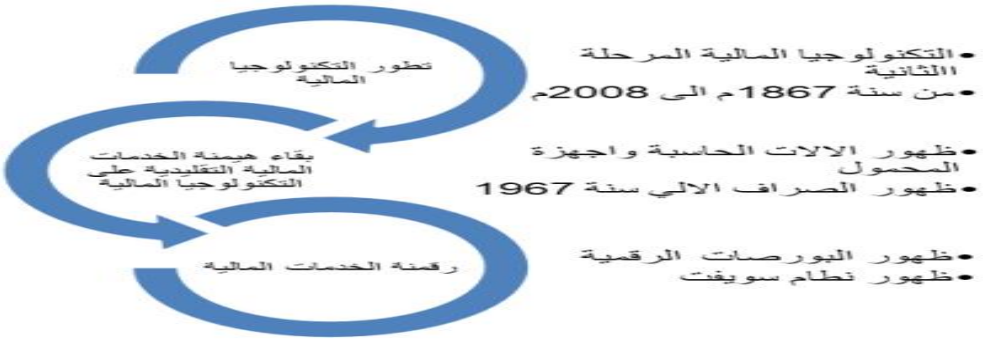

المرحلة الثالثة (2008 – حتى الان)

بداية ظهور لاعبين جدد وهي الشركات الناشئة والمتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية وظهور عدد من المؤسسات غير المصرفية التي أصبحت تؤدي دور البنوك في بعض الوظائف، أيضا ظهور العملات الرقمية عام 2009 وذلك بهدف توفير حلول الدفع عبر الهاتف والانترنت، في عام 2011 ظهرت لأول مرة خدمات تحويل الأموال من فرد لأخر مباشرة، كذلك خدمات الدفع عن طريق الهاتف المحمول، ويمكن تسمية تلك المرحلة بمرحلة الاستغلال الأمثل لاهم موارد التكنولوجيا وهي البيانات, واتسمت هذه المرحلة بالتطور الهائل في وسائل الدفع الالكتروني, وسهولة وصول الخدمات المالية لجميع الفئات في المجتمع, والتكلفة المعقولة لخدمات التكنولوجيا المالية(حرفوش، 2019).

(4-3) خصائص التكنولوجيا المالية

يمكن تلخيص أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي:

1) تعتبر التكنولوجيا المالية مجموعة من المعارف في المجال المالي، والمناهج والطرق والأساليب المالية والمصرفية.
2) يعتبر المجال المصرفي هو المجال الرئيسي لتطبيق الفنتك من خلال الخدمات المصرفية.
3) تعتبر التكنولوجيا المالية أهم وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية لتحقيق أهدافها (جواني & مريمت، 2021)
4) المرونة والقدرة على تحمل التكاليف حيث توفر الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية للعملاء شريحة واسعة من العروض مع توفير عدة للدفع مقابل الخدمات المقدمة.
5) خدمات التكنولوجيا تكون مصممة بعناية حسب احتياجات العملاء حيث تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدمين عند القيام بتصميم المنتجات.
6) تتميز خدمات التكنولوجيا المالية بالسرعة، حيث تقوم شركات التكنولوجيا المالية بإنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من الخوارزميات (فلاق & شارفي، 2020)
7) تساهم التكنولوجيا المالية في توفير آليات مبتكرة لتلقي المدفوعات تكون عابرة الحدود تتسم بالكفاءة والشفافية والمردودية العالية مقارنة بآليات البنوك التقليدية أو شركات تحويل الأموال التي تعتمد على علاقات المراسلة المصرفية، وبذلك يمكن التخفيف من حدة التحديات التي يفرضها انقطاع العلاقات بين الدول (مناصرية، 2022) وفي الأزمة الروسية الأوكرانية خير مثال، حيث فرضت الدول الغربية عقوبات على روسيا جراء عمليتها العسكرية داخل الأراضي الأوكرانية ومن بين هذه العقوبات استبعاد بعض البنوك الروسية عن نظام سويفت وهي خدمة مراسلة بين البنوك تستخدمها غالبية البنوك حول العالم، فسارعت بعض الدول إلنشاء نظام بديل عن سويفت وهذا لتفادي العقوبات أحادية الجانب.
8) استخدام التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية يجعلها أكثر مرونة، وتساهم في تطوير قطاع الصيرفة الإسلامية والسوق المالي الإسلامي العالمي.

(5-3) مجالات التكنولوجيا المالية:

مجالات أو قطاعات التكنولوجيا المالية أو قد يطلق عليها البعض خدمات التكنولوجيا المالية وهي ما يسمح بقياس التكنولوجيا المالية وقد اختلف الباحثون والمنظمات في تحديدها سنحاول ذكر أهمها حسب أحدث التقارير:

(3-5-1) المدفوعات الرقمية:

وهو القطاع الأكثر تقدما في التكنولوجيا المالية، الدفع الرقمي أو الإلكتروني هو تحويل القيمة من حساب دفع إلى آخر باستخدام جهاز رقمي مثل الهاتف المحمول أو نقطة البيع أو الكمبيوتر أو القناة الرقمية للاتصالات مثل البيانات الالسلكية المتنقلة أونظام SWIFT (جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك)، يشمل هذا التعريف المدفوعات التي تتم من خلال التحويلات المصرفية، وأموال الهاتف المحمول، وبطاقات الدفع بما في ذلك بطاقات الائتمان والخصم والبطاقات المدفوعة مسبقا (CSIS,2021) والشركات الناشئة تقدم خدمات دفع الفواتير، وحلول الدفع عبر الإنترنت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ الإلكترونية، بالتالي تعد خدمات الدفع من أكثر الخدمات رواجا مقارنة بباقي الخدمات والمنتجات المالية الأخرى (صخري & بن علي، 2021)

(3-5-2) الإقتراض الرقمي:

هو عملية تقديم القروض التي يتم التقدم للحصول عليها وصرفها وادارتها من خلال القنوات الرقمية، حيث يستخدم المقرضون البيانات الرقمية لإبلاغ قرارات الائتمان وبناء مشاركة ذكية للعملاء(Accion,2018)

(3-5-3) التأمين الرقمي:

هو التحول الرقمي في خدمات التأمين أي تحويل كل خدمات التأمين التي تقدمها شركات التأمين لجميع العملاء إلى خدمات رقمية، أي أتمتة العمليات بهدف تعزيز الكفاءة والسرعة (الأشقر & أمين, 2019) وبمعنى أوضح هو استخدام البرامج وواجهات المستخدم الناشئة لمعالجة أوجه القصور في سلسلة قيمة التأمين، ويستهدف تطوير التفاعل بين شركات التأمين وعمالئها (SOA,2021).

(3-5-4) التمويل الرقمي:

يقصد بالتمويل الرقمي، تمكين كل مواطن من الحصول على الخدمات المالية عن طريق التكنولوجيا الحديثة، والتمويل الرقمي أداة مهمة من أدوات برامج الشمول المالي، اذ يوفر فرصا هائلة لزيادة االإحتواء المالي والتوسع في الخدمات الأساسية في ظل انتشار استخدام الهواتف النقالة (أبو ميسم، 2021)

وتعرف المفوضية الأوروبية التمويل الرقمي على أنه المصطلح المستخدم لوصف تأثير التقنيات الجديدة على صناعة الخدمات المالية. ويشمل المنتجات والتطبيقات والعمليات التي غيرت الطريقة التقليدية لتقديم الخدمات المصرفية والمالية.(European Commission, 2020)

(3-5-5) التكنولوجيا التنظيمية:

هي إدارة العمليات التنظيمية داخل الصناعة المالية مع استخدام التكنولوجيا .تشمل الوظائف الرئيسية للتكنولوجيا التنظيمية المراقبة التنظيمية وإعداد التقارير والامتثال (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 2019) أي استخدام التقنيات الجديدة لحل الأعباء التنظيمية والأمتثال بشكل أكثر فعالية وكفاءة. والشكل التالي يوضح أهم قطاعات التكنولوجيا المالية بمفهومها الموسع

شكل رقم (3) أهم قطاعات التكنولوجيا المالية بمفهومها الواسع

(4) الشمول المالي وابعاده

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة " ليشون وثرفت " عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية (Leyshon & Thrift)، وفي العام 1999 إستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة.(عبد الله, 2016)

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 ،وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح. وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الإقتصادية والمالية. واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(C-GAP) ومؤسسة التمويل الدولية(IFC) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

(4-1) مفهوم الشمول المالي

لاقي مصطلح الشمول المالي اهتماماً كبيراً من قبل المتخصصين الماليين وكذلك من قبل المؤسسات الدولية. ومن أهم المؤسسات الدولية التي يتردد هذا المصطلح في أدبيتها بكثرة: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إضافة إلي هيئات عالمية أخري تتباين تركيبتها واختصاصاتها الأساسية المالية ودرجة اهتمامها بالموضوع, خاصة مع تكاتف الجهود الدولية لمحاربة ظواهر الفساد العالمي وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب (Bosa & Bhattacharyya,2016) ومن التعريفات المقدمة للشمول المالي: تعريف صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بأنه: الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات, بما فيهم دوي الدخول المنخفضة وصغار السن, في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات, التحويلات, المدخرات,الائتمان, والتأمين) والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطرقة سهلة ومستدامة, في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة.(العراقي & ألنعمي, 2018) ويعرفة البنك الدولي بأنه: قدرة الأفراد والشركات في الحصول علي منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم- معاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين- التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة.(Abbesi & Sadi, 2018), وتعرفه كل من

منظمة(OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي المنبثقة عنها بأنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة, في الوقت المناسب وبالسعر المعقول وبالشكل الكافي, وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة, وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.(محافظي المصارف,2015)

ويشير الشمول المالي حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في يناير 2017،إلى إمكانية الأفراد، بما في ذلك الأشخاص ذوو الدخل المنخفض,والشركات الصغرى، الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية الرسمية عالية الجودة والاستفادة منها، وأن يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات الذين يعملون في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة(CGAP, Arab Monetary Fund, 2017)

مما سبق يمكننا القول أن الشمول المالي هو عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة والرسمية التي تحتاجها جميع قطاعات المجتمع بشكل عام، والفئات الضعيفة مثل ذوو الدخل المنخفض على وجه الخصوص، بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من قبل مقدمي الخدمات المالية الرسمية.

(4-2) أهمية وأهداف الشمول المالي:

(4-2-1) الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي:

لقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، اذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي، ذلك أن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديو المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته علي تحقيق الاستقرار، ومن ثم فإن تحقيق الشمول المالي الذي يدعم الاستقرار المالي(صندوق النقد العربي,2015)

(4-2-2) الشمول المالي يساعد علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

تعميم الخدمات المالية يسام في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتدويل المشروعات الصغيرة، والحد من الفقر وعدم المساواة،وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي (بن قيدة & بوعافية, 2020)

(4-2-3) الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية

تؤكد بعض الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية.(صندوق النقد العربي,2015)

(4-2-4) الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية

ويتحقق ذلك من خلال تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.(فلاق& شارفي, 2020)

(4-2-5) الشمول المالي يساعد علي اتمتة النظام المالي

أدت التكنولوجيا المالية إلي زيادة مستويات الشمول المالي في العديد من دول العالم, حيث أصبحت المعاملات تتم بسرعة وبتكلفة أقل, كما أصبح النظام المالي قادراً علي متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الارهاب, كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة سيسمح بدخول العديد من المتعاملين في شبكة النظام المالي العالمي.

(4-3) أبعاد ومؤشرات الشمول المالي:

ينظر إلى الشمول المالي على أنه هدف وطني وعالمي متعدد الأطراف، ومع تطور مفهوم الشمول المالي تعددت أبعاد الشمول المالي وتوسعت، في البداية تبنى البنك الدولي أبعاد للشمول المالي تتمثل في: استخدام الحسابات البنكية، واالدخار، واالقتراض، والمدفوعات، والتأمين. وخلال اجتماع قادة مجموعة العشرين G20 سنة 2011 تم الاتفاق على ضرورة استحداث منظمة عالمية تهتم بشؤون الشمول المالي، فتم انشاء الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFI) بهدف تعزيز الشمول المالي العالمي والتي كان لها الفضل فيما بعد في تطوير مجموعة من المؤشرات لقياس الشمول المالي وفق ثالث أبعاد هي: الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية وجودة المنتجات وتقديم الخدمات، سنقوم بالتطرق لها فيما يلي:-

(4-3-1) الوصول للخدمات المالية:

وتعني إمكانية الوصول أن العميل لديه قرب مادي كاف من نقاط الوصول للخدمة بما في ذلك الفروع والوكاالت وأجهزة الصراف الألي وغيرها من المنافذ، لتمكينه من اختيار واستخدام مختلف المنتجات والخدمات المالية بسهولة، كما أصبحت قنوات الوصول عن بعد مثل الهواتف المحمولة والحواسيب ذات صلة متزايدة باستخدام المنتجات المالية. من أهم مؤشرات بعد الوصول هي عدد نقاط الخدمة وقابلية التواصل فيما بينها وعدد حسابات ملكية لبطاقات الائتمان والحسابات المصرفية الالكترونية.

(4-3-2) استخدام الخدمات المالية:

تشير درجة استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي لتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. (رسول & بسيسة، 2019), وتعد إمكانية الوصول والمنتجات المتنوعة والمناسبة عناصر مهمة للشمول المالي من منظور العميل، ولكن التحدي المهم هو تطوير نظام مالي مستدام، يمكن مقدمي الخدمات من تقديم منتجاتهم المالية فيه بطريقة فعالة من حيث التكلفة والسالمة، ومستدامة على المدى الطويل، حيث إن النظام المالي الذي يمكنه الوصول إلى العمالء المستبعدين ماليا ولكنه لا يفعل ذلك بشكل مستدام، يفشل في النهاية في تلبية الأهداف طويلة الأجل للشمول المالي. من أهم مؤشراته: البالغون الذين لديهم حساب رسمي، البالغون الذين لديهم تأمين أو قرض من مؤسسة مالية رسمية، عدد حسابات الودائع بما في ذلك الاكترونية، عدد المعاملات غير النقدية.

(3-3-4) جودة الخدمات المالية وسلامتها:

تعتبر جودة الخدمات المالية مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية المقدمة (فالق و شارفي، 2020), كما تعتبر العناصر الأساسية لحماية المستهلك المالي مثل الإفصاح عن شروط وأحكام المنتجات والخدمات، والمعاملة العادلة للمستهلكين، والشفافية، ضرورية لضمان حصول العملاء على المنتجات والخدمات التي تلبي احتياجاتهم على أفضل وجه ولا يتعرضون للضرر في تعاملاتهم مع مقدمي الخدمات المالية. وتعتبر مؤشرات الجودة صعبة التقدير لأن معظمها مؤشرات نوعية، إلا أنها تمثل عناصر مهمة يمكن الاعتماد عليها في قياس الشمول المالي ومن أهم مؤشرات بعد الجودة: التثقيف والوعي المالي، السلوك المالي، الأفصاح والشفافية وآلية تسوية النزاعات، حواجز الائتمان وتكلفة الاستخدام.

(5) دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

إن التطور التكنولوجي الهائل, وتسارع نقل المعلومات وظهور العديد من الخدمات المبتكرة, ساهم في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية, وتسهيل الوصول إلي الخدمات المالية واستخدامها, ومن المؤكد أن أنتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دوراً متزايداً في تسريع عجلة الشمول المالي, تأكيداً علي ذلك, تشير التقديرات إلي أن الشمول المالي القائم علي الحلول الرقمية عمل علي تضمين حوالي 57% من الأفراد غير المشمولين مالياً في النظام المصرفي, كما هو الحال بالنسبة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يعمل الكثير منها في القطاع غير الرسمي الدول النامية, كذلك هناك ما يقدر ب 2.5 مليار شخص بالغ لا يستخدمون الخدمات المالية الرسمية بسبب عدم امتلاكهم لحساب مصرفي. ومن هنا أصبحت الحاجة ضرورية لتبني نظام قوي للتكنولوجيا المالية من قبل المجتمع الدولي لاستفادة رواد الأعمال وأصحاب المشروعات من الخدمات المالية الكترونياً.(طلحة,2019)

كما يمكن أن يساهم التحول نحو الشمول المالي الرقمي في تعزيز عدد من جوانب برنامج الحماية الاجتماعية مثل: وصول مبالغ الضمان الاجتماعي لمستحقيه, كذلك مساعدة رجال الأعمال والتجار علي القيام بعمليات السداد الرقمي. علماً بأن القضاء علي الفقر لا يقتصر فقط علي تشجيع النفاذ إلي الخدمات المالية الرقمية, بل يتطلب المعرفة بطريقة استخدام التقنية الرقمية من قبل غير المشمولين مالياً, مما يضع علي عاتق البنوك عبء التكثيف من برامج التثقيف المالي وبناء القدرات.(طلحة,2019)

ومن الجدير بالذكر, أن الجهود المبذولة لتحقيق الشمول المالي الرقمي, تساهم في تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء علي الفقر. حيث تشير بيانات البنك الدولي, إلي ان هناك أكثر من 700 مليون شخص يعيشون بأقل من 1,9 دولار يومياً, وبانعدام وجود فرص لحصولهم علي الخدمات المالية الأساسية, يجعل من الصعب علي هؤلاء الأشخاص إدارة حياتهم الاقتصادية. (Klapper& Zoghbi, 2016)

ومن شأن التكنولوجيا المالية أن تلعب دوراً حاسماً في زيادة نسبة الشمول المالي من خلال عدة أشكال مستحدثة للخدمات المالية والمصرفية التي يمكن إجراوها عبر الهاتف المحمول أو الانترنت, وعلاوة علي ذلك, وبحسب تحالف الشمول المالي يمكن أبرز خصائص التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي (اتحاد المصارف العربية,2018)

- تقنية البلوكشين(Blockchain) وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها علي تعزيز أمن المعلومات.
- اعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية(Cloud Computing) في القطاع المالي.
- تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytic) وأهميتها في عمليات التصنيف الائتماني.
- التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءة الاجراءات اعرف عميلك (KYC).
- التكنولوجيا الرقابية(RegTeah) لتعزيز الامتثال للمعايير الدولية وبالتالي الحفاظ علي الاستقرار المالي والنزاهة المالية وكفاءة الاشراف المحلي.

(5-1) المدفوعات الرقمية

يعزي الجانب الأكبر من التحسن في الشمول المالي علي المستوي العالمي إلي تطور الحلول الرقمية والتوسع عبر الهاتف المحمول وشبكة الإنترنت, وتبني الحكومات نظم دفع الرواتب والمعاشات ومستحقات الضمان الاجتماعي من خلال التحويلات المصرفية. وعلي مستوي الدول العربية ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بعمليات المدفوعات الرقمية من 20% عام 2014 إلي 26% عام 2017, إلا أن هذه النسبة تبقي الأدني عالمياً وهو ما يوضحة الشكل التالي:

شكل رقم (4) مقارنة بين نسبة البالغين الذين قوموا بعمليات مدفوعات رقمية لعام 2017

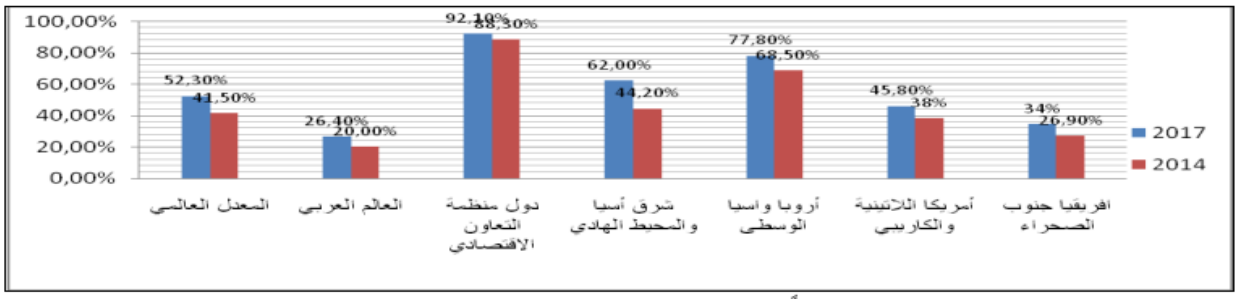

تحتل دول مجلس التعاون الخليجي المراتب الأولي في عمليات المدفوعات الرقمية, حيث قام 84% من البالغين في الإمارات بعمليات دفع واستلام أموال عبر الانترنت عام 2017, يليها البحرين 77.3%, فالكويت 74.8%, فالسعودية61.2%, في المقابل سجل كل من المغرب 16.7% وموريتانيا 15.7%, وفلسطين 14.2%. كأدني نسب عربياً وعالمياً من حيث إجراء عمليات المدفوعات الرقمية وتدر الإشارة إلي الارتفاع الملحوظ في عمليات المدفوعات الرقمية بين عام 2014 و2017 في كل من العراق ومصر والأردن.

(5-2) استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول إلي الحسابات المصرفية ولدفع الفواتير الكترونياً

أظهرت بيانات البنك الدولي أن 15.2% من البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية في العالم العربي استخدموا الهاتف المحمول أو الانترنت للوصل لحساباتهم المصرفية عام 2017, و9% فقط من البالغين قاموا بدفع فواتيرهم الكترونياً, وهي النسب الأدني علي الصعيد العالمي, في المقابل تسجل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية النسب الأعلي عالمياً(56.5% و 69,8% علي التوالي).

شكل رقم (5) مقارنة إقليمية لنسب الذين استخدموا الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول إلي الحسابات المصرفية ولدفع الفواتير الكترونياً لعام 2017

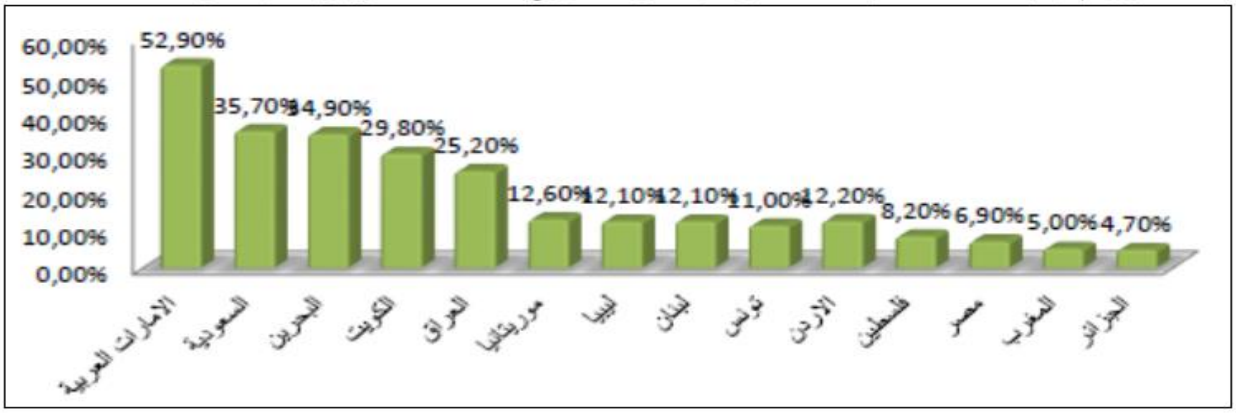

علي صعيد الدول العربية, استخدم 52.9% من البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية في الإمارات هواتفهم المحمولة أو الانترنت للوصول لحساباتهم المصرفية, وهي الأعلي عربياً تليها السعودية 35.7% فالبحرين 34.9% فالكويت 29.8% فالعراق 25.2%, في المقابل جاءت مصر 6.9% والمغرب 5% والجزائر 4.7% في المراتب الأخيرة عربياً من حيث استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للوصول إلي حساباتهم المصرفية.

وترجع صدارة دولة الإمارات في مجال استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي, حيث كانت السباقة في تفعيل العديد من الخدمات المالية الإلكترونية, مثل دفع المعاملات الحكومية إلكترونياً والدرهم الإلكتروني. وتلتها المملكة العربية السعودية حيث قامت بتفعيل خدمة المحفظة الرقمية عبر الجوال لتسهيل عمليات الدفع والشراء, وتأتي تلك الخطوة في إطار تطوير قطاع التجارة الإلكترونية وتمكينة رقمياً, وتعزيز الشمول المالي في المملكة.

(5-3) التحديات التي تواجه شركات التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية

لاتزال هناك عدة معوقات كبيرة وهيكلية ومؤسسية تواجه وتحد من نمو التكنولوجيا المالية في الدول العربية ومنها مصر مما يعيق استخدامها في تحقيق الشمول المالي ويمكن أن نذكر منها فيما يلي(حرفوش,2019):

1) ضعف بيئة الأعمال بوجه عام, ومشكلة القيود التي لاتزال قائمة علي دخول الكيانات الأجنبية إلي الأسواق, تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العلمية القائمة بالفعل في الأسواق.
2) ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة, التي تركز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة.
3) عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو قطاع التكنولوجيا المالية, بالرغم من العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية, ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية.
4) تدني جودة خدمة الانترنت, والهواتف المحمولة وأسعارها بالرغم من ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السنوات الأخيرة.
5) الدعم المؤسسي الأوسع لايزال محدوداً حيث قام عدد قليل من الدول العربية بإنشاء حاضنات للمساعدة علي زيادة الشركات الناشئة, والتي تسمح لشركات التكنولوجيا المالية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية.

6) من جانب الطلب علي خدمات التكنولوجيا المالية فإن فجوة الثقة ومستويات الوعي المالي تشكل قيوداً رئيسية أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية, حيث يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع توافر الثقة للحد من اليقين, يضاف إلي ذلك مشكلة الترويج لهذا النوع من الخدمات ومشكلة المستوي التعليمي.

(6) الخاتمة:

حاولت تلك الدراسة إلقاء نظرة شاملة حول واقع الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية ومنها مصر, وأن تحقيق هذا لا يكون إلا من خلال أدخال خدمات التكنولوجيا المالية, لذا كان ضرورة حتمية توفير البيئة المناسبة لهذا المجال, بتوفير كل الأطر التنظيمية والقانونية لإنشاء شركات ناشئة في المجال المالي, مما يعزز توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية وتوفيرها لكافة شرائح المجتمع, ضمن ما يسمي بالشمول المالي,

(7) النتائج والتوصيات:

(7-1) النتائج

1) لاتزال المنطقة العربية تسجل إدني المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي, حيث تشكل فئة الشباب نسبة كبيرة من المجتمعات العربية, لكنها تواجه عوائع رئيسية تحول دون استفادة الشباب العربي من الخدمات المالية والمصرفية, حيث يمتلك 37% فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية بينما 63% من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية.
2) هناك تباين كبير في نسبة ملكية الحسابات المصرفية بين الدول العربية حيث كانت تلك النسبة مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية والبحرين والكويت, (82%,83%,80% علي التوالي) في حين لا يتجاوز هذا الرقم 25% في كل من اليمن وجيبوتي والسودان والعراق وسوريا.
3) تأتي المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة عالمياً من حيث الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية, فعلي الرغم من أن 39% من البالغين في الدول العربية حصلوا علي قروض, فأن 8% منهم فقط اقترضوا من مؤسسات مالية رسمية وذلك مقابل معدلات فائدة مرتفة بلغت أحياناً 22.5%.
4) تحاول الدول العربية مواكبة التطور السريع والهائل في مجال التكنولوجيا المالية وتحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولي في الدول العربية بنسبة 43% للشركات التي تستخدم التكنولوجيا المالية, وتحتل الإمارات العربية المرتبة الأولي بعدد30 شركة.
5) الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تفتقد إلي ثقة العملاء كونها حديثة النشأة لذلك تتخذ من هذه النقطة ركيزة تعمل علي معالجتها, إما بالاعتماد علي عامل الوقت واستخدام تقنيات التسويق عالية الجودة للظفر بثقة شريحة جديدة من العملاء محبي التقنيات التكنولوجية, إما باللجوء للتعاون مع الشركات المالية التقليدية ذات الشريحة الواسعة من العملاء.
6) يواجه استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية صعوبات عدة أهمها ضعف الأعمال, وندرة رؤوس الأموال المخاطرة, بالإضافة إلي المشاكل القانونية والتنظيمية وكذلك مشاكل جودة خدمة الانترنت والاتصال مما يعيق توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية, مما يحد من تحقيق الشمول المالي في الدول العربية بشكل كبير.

(7-2) التوصيات:

1) تحديث البنية التحتية للاتتصالات وإعداد قانون لتطوير المعاملات المالية غير النقدية تحت منظلة البنوك المركزية.
2) ضرورة تبني إستراتيجية شاملة تهدف إلي الاعتماد علي المدفوعات الرقمية والتكنولوجيا المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي.
3) إقرار وضع أطر تنظيمية تحقق الاندماج بين تمنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاع المالي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

بهناس، العباس؛ رسول، حميد & بسيسة، بلعباس عز الدين (2019) "أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الألردنية. معارف.

جواني، صونيا & مريمت, عديلة (2021) "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي –تجربة البحرين". مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 2, العدد4,

حرفوش, سعيدة (2019) "التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في العالم العربي", مجلة أفاق العلمية, المجلد 11, العدد3,

حفبظ، إلياس؛ ندجة, عبد الرحمن (2021) "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: قراءة في المؤشرات الجزئية لدول شمال إفريقيا", مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية, المجلد07, العدد02,الجزائر.

زايخ، محمد أمين & يونسي, محمد (2022) "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي تجربة المملكة العربية السعودية", دفاتر البحوث العلمية, المحلد 10, العدد 1,

زرقاطة, مريم & ضامن, وهيبة (2023) "واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي", مجلة بحوث الاقتصاد والادارة, المجلد 04,العدد1.

زهرة، سيد أعمر & دحمان، وين عبد الفناح (2020)," التكنولوجيا المالية كألية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي, دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا", مجلة التكامل الاقتصادي, المجلد 08, جامعة أحمد دراية, الجزائر

سعد، مرزوق & نور, زيان (2021) "التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي", مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية الجلفة– الجزائر, مجلد 7, العدد2.

طلحة, الوليد (2020) "صندوق النقد الدولي, دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي".

عبد الرحيم, وهيبة & قدور, أشواق بن (2018) "توجهات التكنولوجيا المالية علي ضوء تجارب شركات ناجحة", مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية, المجلد 07 العدد03.

عبد الرضا, مصطفي سلام & عبد الكريم, حيدر محمد (2020) "دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي", بحث استطلاعي لعينة من موظفي مصرفي بغداد التجاري والخليج التجاري, العراق.

عبد الله, سمير (2016) "الشمول المالي في فلسطين", معهد أبحاث الدراسات الفلسطيني,

فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي، صندوق النقد العربي، 2015.

فلاق, صليحة & شارفي, سامية (2020) "دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي تجربة مملكة البحرين", مجلة العلم الاجتماعية والانسانية, جامعة باتنه, المجلد01,العدد01,

قيدة، مروان بن & بوعافية، رشيد (2020) "واقع وافاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 9.

لوكونعا, إينوتو (2017) "التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أفاق الاقتصاد العالمي", تقرير KMPG,

لويزة بوطريف, لويزة & يشعيب, يونس (2019) "واقع التكنولوجيا المالية في ظل التحديات الراهنة", مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية, المجلد 5, العدد3, الجزائر.

مناصرية, خولة (2022) "التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا: الفرص والتحديات. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية"، المجلد 5, العدد1,

وحيدة بولمرج, وحيدة & كتاف, شافية (2021) "الشمول المالي ودور التمويل متناهي الأصغر الإسلامي في تعزيزه, تجربة السودان نموذجاً". مجلة البشائر الاقتصادية.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

Bose, S., Bhattacharyya, A., & Islam, S. (2016). Dynamics of firm-level financial inclusion: Empirical evidence from an emerging economy. Journal of Banking and Finance Law and Practice, 27(1), 47-68.

Kheira, T. (2021) The Fintech landscape and financial inclusion in The Arab world.

Klapper, L., El-Zoghbi, M., & Hess, J. (2016). Achieving the sustainable development goals: The role of financial inclusion. Washington, DC: CGAP.

Leyshon, A., & Thrift, N. (1993). The restructuring of the UK financial services industry in the 1990s: a reversal of fortune?. Journal of Rural Studies, 9(3), 223-241.

Ozili, P. K. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. *Borsa Istanbul Review*, *18*(4), 329-340.

Yakubia, Y. A. Y., Basukib, B., & Purwonoc, R. (2019). Financial Inclusion and Digital Finance in the Arab World: Current Status and Future Priorities. International Journal of Innovation, Creativity and Change, 6(3), 132-143.